توصلت إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، خلال زيارة المدير العام للوكالة رافاييل غروسي إلى طهران، أمس الأحد، إلى اتفاق لمواصلة مراقبة البرنامج النووي الإيراني، بما يعطي مهلة إضافية للدول الغربية العاملة على إنقاذ الاتفاق النووي رغم توقف مفاوضات فيينا

إيران ووكالة الطاقة
اتفاق مؤقت

تفاهم لربط النزاع وإفساح المجال أمام جهود إنقاذ النووي

دعا غروسي لتوسيع التعاون بين إيران والوكالة الدولية (جو كلامر/فرانس برس)

طهران ـ **العربي الجديد**
صالح النعامي

بعد الاتهامات التي وجهتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إيران الثلاثاء الماضي بـ«عرقلة» مهام المراقبة التي يجريها مفتشوها، إثر تعليق طهران بعض عمليات التفتيش لأنشطتها النووية، توصل الطرفان أمس الأحد إلى اتفاق مؤقت يسمح بضمان الاستمرار بمراقبة البرنامج النووي الإيراني وفق الترتيبات السارية، ليعطي ذلك مهلة جديدة للدول الكبرى التي تسعى لإحياء الاتفاق النووي الإيراني الذي أبرمته الدول الكبرى الست مع طهران عام 2015، وانسحبت منه واشنطن عام 2018. وجاء هذا التطور في وقت تواصل فيه إسرائيل تصعيدها ضد إيران، وتحريضها الدول الغربية لفرض عقوبات على طهران والعمل ضد مشروعها النووي. وانتهت زيارة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي إلى طهران، أمس الأحد، بالإعلان عن التوصل إلى اتفاق مع إيران بشأن معدات مراقبة موضوعة في منشآت نووية إيرانية، وذلك قبل يوم من اجتماع يعقده مجلس حكّام الوكالة اعتباراً من اليوم الإثنين. والتقى غروسي رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية محمد إسلامي، وأعلن المسؤولان في بيان مشترك أنه تم «السماح لمفتشي الوكالة بالصيانة الفنية والتقنية لأجهزة المراقبة المحددة، واستبدال بطاقات الذاكرة لهذه الأجهزة التي ستُختم من قبل الطرفين وتحفظ في إيران». غير أن إيران لم تسمح للوكالة بالاطلاع على تسجيلات الكاميرات. وبذلك تمكن غروسي خلال زيارته الثانية إلى إيران هذه السنة، من ضمان الاستمرار بمراقبة البرنامج النووي الإيراني وفق الترتيبات السارية، إذ كانت الوكالة تخشى فقدان البيانات في حال استنفاد سعة تسجيل الكاميرات. وأكد غروسي وإسلامي في بيان مشترك، أن «الطرفين جددا التأكيد على روح التعاون والثقة المتبادلة وأهمية استمرارها وضرورة معالجة القضايا بين الطرفين في فضاء بنّاء وتقني حصرا».

وأوضحا أن «الطرفين قررا استمرار اللقاءات على المستويات المختلفة»، مشيرين إلى لقاء مرتقب بين إسلامي وغروسي على هامش المؤتمر العام للوكالة الدولية في فيينا، المقرر عقده خلال الأسبوعين المقبلين، فضلاً عن زيارة أخرى لغروسي إلى طهران قريباً «لإجراء مشاورات على مستوى رفيع بهدف تعزيز التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في المجالات المختلفة وبحث القضايا الراهنة ذات الاهتمام المشترك».

وأكد إسلامي خلال مؤتمر صحافي مشترك مع غروسي أن المباحثات بين الطرفين والتي استغرقت نحو ساعتين كانت «بناءة»، قائلاً إن «القضايا بين الطرفين فنية بالأساس». وكشف إسلامي عن «تفاهم لمشاركة إيران في اجتماع مجلس محافظي الوكالة ومواصلة المفاوضات على هامشه»، متحدثا عن زيارة أخرى لغروسي إلى طهران في مستقبل قريب لاستكمال المفاوضات و«استبدال بطاقات ذاكرة كاميرات المراقبة» بالمنشآت النووية الإيرانية. وأضاف إسلامي أن «ما يهمنا هو بناء الثقة بين إيران والوكالة وأن تكون هذه الثقة موجودة بين الطرفين»، داعياً الوكالة الدولية إلى «لعب دور مؤثر في تطوير البرنامج النووي الإيراني وفقا للضوابط ومسؤولياتها القانونية». من جهته، أكد غروسي «ضرورة مواصلة الحوار حول مختلف القضايا». وتحدث عن اتفاق على استمرار المفاوضات في فيينا، وعودته إلى طهران قريباً لاستكمال المباحثات. وأوضح أن «هذه الزيارة تكتسب أهمية لي لكونها تأتي بعد تشكيل الحكومة الجديدة في إيران»، داعياً إلى «توسيع التعاون بين إيران والوكالة الدولية». ومنح الاتفاق الجديد مهلة لجهود إحياء الاتفاق النووي، علماً أن مفاوضات فيينا غير المباشرة بين طهران وواشنطن متوقفة منذ يونيو/حزيران الماضي. وتراجعت إيران تدريجياً عن تنفيذ معظم التزاماتها الأساسية المنصوص عليها في الاتفاق. وبموجب قانون أقره مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) الذي يهيمن عليه المحافظون، بدأت طهران في فبراير/شباط تقليص عمل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعد انقضاء المهلة التي حددها مجلس الشورى لرفع العقوبات التي فرضتها واشنطن بعد انسحابها الأحادي من الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني. لكن الوكالة الدولية أبرمت مع إيران اتفاقاً «تقنياً» موقتاً، يتيح استمراراً محدوداً لخطوات كانت ستتوقف بالكامل بموجب قانون مجلس الشورى. واستمر الاتفاق ثلاثة أشهر، ومدّد لشهر إضافي انتهى في 24 يونيو. وبناء عليه، أبقت طهران عمل كاميرات مراقبة تابعة للوكالة في بعض المنشآت، لكن مع الاحتفاظ بتسجيلاتها.

تفاهم لمشاركة إيران في اجتماع مجلس محافظي الوكالة

غانتس: لا يوجد سبب للاعتقاد بأن إيران ستلتزم بالاتفاق النووي

مقابل ذلك، كان وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس يدعو الدول التي شاركت في التوقيع على الاتفاق النووي عام 2015 إلى فرض عقوبات على إيران كما ينص على ذلك هذا الاتفاق وتفعيل آلية «سناب باك»، وهي الآلية التي تتيح لأي من الدول الموقعة على الاتفاق إعادة العقوبات على طهران بعد الادعاء بأنها أخلت ببنوده. كلام غانتس جاء أمس أمام مؤتمر نظمه «معهد سياسات مواجهة الإرهاب»، التابع لجامعة «رايخمان» في مستوطنة هرتسليا شمال تل أبيب. وحول الجهود الدبلوماسية الهادفة إلى العودة لاتفاق 2015، قال غانتس إنه لا يوجد «سبب يدفع للاعتقاد أن إيران ستلتزم بالاتفاق النووي هذه المرة». وشدد على أنه «حان الوقت للعمل» ضد المشروع النووي الإيراني، على اعتبار أنه لا يمكن الوثوق بالتزام طهران باحترام تعهداتها النووية. وأضاف: «العمل ضد إيران وأفغانستان ودول أخرى يجب ألا يخضع لاعتبارات شرق أوسطية أو غربية»، داعياً القوى العظمى وضمنها الصين إلى «التجند من أجل الحفاظ على الاستقرار العالمي». واتهم غانتس إيران بتدريب عناصر منظمات موالية لها على استخدام الطائرات المسيّرة في قاعدة «كاشان»، الواقعة شمال مدينة أصفهان. وقال إن إيران شكلت «جيوشاً للإرهاب» مزودة بمنظومات من الطائرات من دون طيار، القادرة على قطع آلاف الكيلومترات. ونقل موقع قناة «12» عن غانتس قوله أمام المؤتمر إن إيران دشنت ما وصفه بـ«إرهاب المبعوثين» الذين يعملون بناء على تعليماتها، وهو ما قاد إلى ظهور «جيوش إرهابية منظمة لمساعدتها في تحقيق أهدافها الاقتصادية، السياسية والعسكرية». وأضاف أن إيران نشرت مئات الطائرات المسيرة في كل من اليمن، العراق، سورية، ولبنان بعد حصول عناصر المنظمات على التدريب اللازم في «كاشان».

من جهته، قال وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، إن بلاده تدعم الجهود الدولية لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي. جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقده مع نظيره النمساوي ألكسندر شالنبرغ في الرياض. وأكد بن فرحان «دعمنا للجهود الدولية لمنع إيران من امتلاك سلاح النووي، وقلقنا البالغ من التجاوزات الإيرانية التي تتناقض مع ما تعلنه إيران من سلمية برنامجها النووي».

للحديث تتمة...

إرادة الشعب في تونس

وليد التليلي

لماذا يتكلم الجميع في تونس باسم الشعب وكأنهم الشعب، أو كأن القدرة الإلهية وكّلتهم ليكونوا ضمير الشعب، كأن ليس لهذا الشعب لسان يتكلم به وصندوق يعاقب به، أو كأنه صار أخرس يحتاج إلى من يتكلم باسمه؟ فهل يكفي أن يخرج عشرات، أو مئات، أو آلاف، في تظاهرة معك، حتى تعتبر أن كل الشعب معك وأنك أنت الشعب؟

كان الرئيس التونسي قيس سعيّد مساء السبت الماضي في شارع بورقيبة بين عدد من التونسيين الذين استقبلوه بحفاوة، كانوا على الأكثر بضع مئات، وكان يقول للكاميرا «انظروا إلى الشعب، جاء بكل بتلقائية، لم يطلب أحد منهم ذلك». قد يكون ذلك صحيحاً، ولكنهم ليسوا الشعب، كل الشعب، وليس لأحد، بمن فيهم سعيّد الذي انتخبه ثلاثة ملايين تونسي، أن يحتكر الإرادة الشعبية، لأنه لا يزال هناك تسعة ملايين آخرين من الشعب نفسه في مكان آخر. كتب الباحث سامي براهم نصاً جميلاً اعتبر فيه أنه «من أجل بضعة آلاف متفرّقين، خُلقت سرديّة نبض الشعب، ثمّ تحوّلت إلى تقوّل على إرادة الشعب وتسلّط عليها بإسقاط كل الرغبات الفرديّة السلطويّة على هذه الإرادة المغيّبة».

كان سعيّد يتحدث عن الدستور وعن نيّته تغيير بعض نصوصه، وكان في الشارع يتحدث عن الذين نكثوا إيمانهم، وكان يقول إنه على العهد ولن يتراجع ولن يتغير، فما أحوال اليمين الذي أقسم به على احترام الدستور؟ وهل أن تغيير الدستور نكث لليمين أم ماذا؟ يضيف سعيّد أن الشعب سئم الدساتير (كم عدد هذا الشعب مرة أخرى وكيف نتأكد من ذلك)، وهذا قد يكون أيضاً صحيحاً لأن الناس تريد أن ترى ثمار الدساتير لا نصوصها، ولكن سعيّد لم يكشف كيف سيعوّض هذا الملل من الدستور وهل أن دستوره الجديد أو المعدل سيكون أقل ضجراً من السابق.

المشكلة مساء السبت لم تكن الحديث عن الدستور، ولا عدد مؤيدي سعيّد من خصومه، ولا كثرة الشعب المؤيد وقلة الشعب المعارض، كان سعيّد يسير في شارع شهد مأساة جديدة في اليوم نفسه، كانت مثيلتها أطلقت منذ عشر سنوات في سيدي بوزيد ثورة في البلاد. تونسي يحرق نفسه أمام الجميع ويبدو أنه فارق الحياة في المستشفى. لم يقل الرئيس عنه أي كلمة بينما رائحة الحريق لا تزال تملأ الشارع، ربما لم يكن يعرف وهذه مشكلة، أما إذا كان يعرف فتلك مأساة كبيرة.

لا حوار بين السلطات المصرية و«الإخوان»

اعتبر واضعو الاستراتيجية أنها امتداد لمبادرات السيسي (خالد دسوقي/فرانس برس)

من غير المتوقع أن يؤدي الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر إلى فتح أبواب الحوار بين النظام و«الإخوان المسلمين»، رغم ما تردد في وسائل إعلامية حول إمكانية حصول ذلك

القاهرة ـ **العربي الجديد**

نفت مصادر حكومية وأمنية رسمية في مصر لـ«العربي الجديد» ما تردد في بعض القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية المعارضة خلال الساعات الماضية عن إطلاق مبادرة، سرية أو علنية، للحوار مع جماعة «الإخوان المسلمين» وعودة المعارضين في الخارج من التيارات الإسلامية إلى البلاد، علماً أن عملها كان محظوراً في مصر على مدار السنوات الثماني الماضية. وذكرت تلك القنوات والمواقع أن الأمر مرتبط بإطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان أول من أمس السبت، والحديث الذي أدلى به رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، وتم تفسيره في بعض وسائل الإعلام بأنه موجّه لجماعة «الإخوان». وقال السيسي في معرض حديثه عن ضرورة قبول الآخر (من المنظور الديني فقط) والحرية الدينية وحرية عدم الاعتقاد في أي ديانة، إنه على استعداد لقبول أصحاب هذا الفكر (قاصدا بذلك الفكر الديني المتشدد في عدم قبول الآخر) والتعامل معهم، بشرط عدم ألا يحاولوا فرض رؤيتهم على الشعب المصري والدولة، وألّا يتقاطعوا مع المسار الذي تسلكه الدولة في دعم الحرية الدينية. إلا أن البعض خلط بين هذه العبارات التي كانت مسبوقة ومتبوعة بانتقادات مبطنة للأزهر وحديث عن أنه «لم يشأ الدخول في صدام مع هذه المؤسسة» وبين عبارة قيلت في سياق آخر تماماً عن جماعة الإخوان، التي وصفها السيسي بأنها «عنصر ينخر في عقول المصريين منذ 90 عاماً»، من دون أن يبدي أي تساهل في التعامل معهم.

وأضافت المصادر أن تعامل وسائل الإعلام المعارضة من الخارج مع هذه العبارات باعتبارها تفتح باب التفاوض مع «الإخوان» بالتزامن مع الانفتاح على تركيا، «أمر يؤكد عدم إلمام بعض القيادات والإعلاميين المقيمين في الخارج بطبيعة السيسي والنظام المصري حتى اللحظة»، وأنه ماض في رفض عودة «الإخوان» بأي صورة إلى أجل غير مسمى «لارتباط هذا الأمر بالشرعية التي بنى عليها حكمه في الأساس».

وذكرت المصادر أن هذه الرؤية المستقرة لدى السيسي ودائرته، انعكست على الصياغات الأخيرة التي خرجت بها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بعد تنقيح الأعمال التي أجرتها اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لوزارة الخارجية على مدى ثلاثة أشهر تقريباً، وحُذفت فيها كل المبادئ والبنود التي تتضمن استجابة سريعة أو تفاعلاً مع المطالب الحقوقية والعقلانية للتعامل الإيجابي مع المعارضين في الداخل والخارج، وتم الاكتفاء فقط ببعض المبادئ الهامشية والسطحية التي لا تنعكس إيجاباً على وضع المجال العام. وكشفت المصادر أن المراجعة الأخيرة التي قامت بها لجنة أدارها مدير المخابرات العامة اللواء عباس كامل، أسفرت عن حذف جميع المقترحات في ملفي حق التقاضي وحقوق السجناء، بما في ذلك تعديل نظام الحبس الاحتياطي، ليصبح بآجال قصيرة وتحت رقابة المحاكم من أجل منع التوسع في ظاهرة الاعتقال في إطار الحبس الاحتياطي وتدوير المعتقلين في قضايا متتالية لإبقائهم محتجزين. واكتفت الاستراتيجية بالإشارة لتشديد شروط الحبس الاحتياطي للأطفال فقط، كما ذكرت باقتضاب «تعزيز ضمانات ضوابط ومبررات الحبس الاحتياطي»، من دون توضيح آلياتها. وكذلك تم رفض مقترح استحداث قاض خاص مختلف عن النيابة العامة للنظر إلى جدية اتهاماتها لتحريك الدعاوى الجنائية، كما هو الحال في بعض الدول الغربية ومنها فرنسا وإيطاليا وألمانيا، الأمر الذي من شأنه الحد من سلطات النيابة العامة ودعم استقلالها واستقلال قاضي الاتهام.

كما تم حذف مقترح ثالث بتعديل قانون الإجراءات الجنائية، للتوسع في بدائل الحبس الاحتياطي، مثل الغرامة والخدمة المجتمعية والعمل لصالح جهات حكومية من دون أجر، بالإضافة إلى التدابير الاحترازية المتعارف عليها، كالمنع من مغادرة مكان معين أو المنع من السفر. واكتفت الاستراتيجية بإشارة مطاطة إلى «النظر في تضمين القانون المزيد من البدائل تكنولوجياً»، والمقصود بها على الأرجح، وفقاً للمصادر، استخدام وسيلة لمراقبة الشخص المحددة إقامته في محيط مكان معين. مع العلم أن الاستراتيجية قدمت أمر نظر تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد كبند من بنود حقوق المواطن، على الرغم من أنه يستهدف في الأساس التسهيل على القاضي والسلطات الأمنية.

وبحسب المصادر حُذف أيضاً مقترح رابع لتيسير الشروط القانونية للعفو عن السجناء بموجب القانون وتحت رقابة القضاء، كما هو الوضع في الأنظمة القضائية بالولايات المتحدة وألمانيا، استهدافاً لتحسين سلوك المدان في السجن وجعله يأمل دائماً في الخروج بنص القانون، وليس بناء على اختيارات الأجهزة الأمنية كما يحدث في قرارات العفو الاستثنائية الحالية.

كما تغاضت اللجنة الاستخباراتية عن مقترح خامس يتضمن وضع شروط لتنفيذ أحكام الإعدام بما يحقق تعطيل معظمها في بعض أنواع القضايا، استجابة للمناشدات الحقوقية الدولية والمحلية بعدم التوسع فيها، خصوصاً بعدما عمدت السلطات إلى تنفيذ أحكام الإعدام في العشرات من المدانين في أحداث كرداسة وقضايا أخرى هذا العام. وبحسب تقارير منظمة العفو الدولية، حلّت مصر في المركز الثالث عالمياً في تنفيذ أحكام الإعدام في عام 2020، بعد الصين وإيران.

ولفتت المصادر إلى أن خروج الاستراتيجية بهذه الصورة التي تخلط بين حقوق الإنسان وبين الواجبات المترتبة على تولي الدول أدوارها الأصيلة في رعاية مصالح شعوبها، يؤكد عدم حدوث أي تغير استراتيجي في مقاربة الدولة الشاملة للمعارضة السياسية. وترتكز مقاربة السلطات على استمرار إغلاق المجال العام أمام القوى السياسية وقمع أدواتها سواء كانت بالداخل أو الخارج، مع استمرار التصعيد الأمني والقضائي والإداري ضد الأشخاص المنتمين لتلك القوى أو المعارضين لتوجهات نظام السيسي في جميع الملفات.

واتخذت الدولة إطلاق الاستراتيجية فرصة للترويج الدعائي للداخل والخارج لمشاريع السيسي المختلفة والبرامج التنموية والصحية التي أطلقت خلال الفترة الماضية. وأكدت اللجنة العليا على أن الاستراتيجية ستكون «تتويجاً واستكمالا» لقرارات السيسي ومبادراته في جميع المجالات تقريباً، من دون أن تميز الاستراتيجية بين ما هو مطلوب وما قد تم بالفعل على أرض الواقع، مما حولها في معظم فصولها إلى تكرار لأحاديث ترددت سابقاً في كل مناسبة حضرها السيسي.

فبدلا من الانطلاق من الدستور كمرجعية رئيسية لوضع الاستراتيجية والتركيز على الملفات التي تتطلب تدخلاً تشريعياً أو تنفيذياً عاجلاً لتحسين أوضاعها، اعتبرت اللجنة في عرضها أن ما تقدمه الاستراتيجية من مبادئ بشأن العمل والتضامن الاجتماعي، هي امتداد لمبادرة «تكافل وكرامة» الخاصة بصرف معاشات لغير القادرين. كما أن المبادئ الخاصة بالصحة العامة امتداد للمبادرات الرئاسية مثل «100 مليون صحة» والكشف المبكر عن الأمراض السارية، والمبادئ الخاصة بمستوى المعيشة والمرافق الجيدة وغيرها من الخدمات امتداد لمبادرة «حياة كريمة».

غياب ملف حقوق الإنسان

غاب عن مؤتمر إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، السبت، الحديث عن سبل تدعيم حقوق الإنسان بمحاورها المعروفة والمقررة دولياً. ولم يتطرق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي (الصورة) إلى موضوع توسيع العمل السياسي والسماح بحرية تكوين الأحزاب الفعّالة والنقابات المؤثرة والجمعيات المعارضة للسلطة. كما لم يتطرق أيضاً إلى إطلاق الحقوق والحريات السياسية والإعلامية والمدنية، في خطوة تثير استغراب الحقوقيين.

القمة العراقية الإيرانية: الوساطة مع الرياض حاضرة

حضرت ملفات أمنية وسياسية واقتصادية خلال زيارة مصطفى الكاظمي إلى طهران أمس، كان على رأسها الوساطة العراقية بين السعودية وإيران

بغداد ـ **محمد علي**
طهران ـ **صابر غل عنبري**

في زيارة هي الأولى لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إلى طهران في عهد الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي، والثانية منذ توليه رئاسة حكومة العراق منتصف العام الماضي، حضرت مجموعة من الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية بين المسؤولين العراقيين والإيرانيين، من بينها ملف الوساطة العراقية بين الرياض وطهران.

وعقد الكاظمي ومسؤولون حكوميون يرافقونه، سلسلة لقاءات مهمة في طهران أمس الأحد على مدار ساعات، كان أبرزها الاجتماع مع رئيسي. وعكس الوفد المرافق للكاظمي أهمية الملفات التي حملها الأخير قبل أقل من شهر على الانتخابات التشريعية التي تنتظرها بغداد، إذ رافقه وزراء الخارجية فؤاد حسين، والدفاع جمعة عناد، والتخطيط خالد البتال، والأمن القومي قاسم الأعرجي، والمالية علي علاوي، إضافة إلى وزراء ومسؤولين آخرين. وحضرت في المباحثات ملفات مختلفة أمنية وسياسية واقتصادية، ومنها ملف المياه والروافد التي غيّرت طهران أخيراً مجراها أو أنشأت سدوداً عليها، إضافة إلى ملفات الحدود وتحديداً شط العرب في البصرة والحقول النفطية المشتركة بين البلدين، وملف إمدادات الغاز الإيراني التي تراجعت بالأيام الماضية إلى معدلات قياسية، علماً أن العراق يستعمله في تشغيل محطات الكهرباء، فيما تطالب إيران بسداد بغداد الديون المترتبة عليها. وفي مؤتمر صحافي مشترك بين الكاظمي ورئيسي، بعد لقاءين منفصلين، الأول مغلق والآخر بحضور أعضاء وفدي البلدين، تحدث رئيسي عن «نبأ سار» تلقاه من ضيفه العراقي بشأن إلغاء التأشيرات بين البلدين بعد الإعلان عن موافقته على ذلك، قائلاً إن العلاقات بين إيران والعراق «تتجاوز علاقات الجوار وهي علاقات عميقة بين البلدين والشعبين والحكومتين». وأكد رئيسي أن بلاده تتطلع إلى توطيد العلاقات مع العراق أكثر من قبل، مضيفاً «نحن على قناعة بأن هذه العلاقات ستتعزز من خلال لعب أدوار إقليمية ودولية». وأشار إلى مناقشة جملة ملفات اقتصادية خلال الزيارة منها الربط السككي بين العراق وإيران وقضايا مالية ومصرفية، مع حديثه عن اتخاذ قرارات بشأن هذه القضايا.

من جهته، أكد الكاظمي أهمية علاقات بلاده مع إيران، قائلاً إنها تتجاوز علاقات الجغرافيا والحدود المشتركة. وأكد أن العراق «يتطلع إلى أفضل العلاقات مع كل دول الجوار»، معلنا دعمه لـ«مساعي إيران الحوارية لإرساء الاستقرار في المنطقة».

وقال مسؤولان عراقيان في بغداد، لـ«العربي الجديد»، إن لقاءات الكاظمي مع المسؤولين الإيرانيين هدفت إلى وضع خريطة طريق لفض عدد من الملفات العالقة ومحاولة إيجاد تفاهم على ملفات أخرى. ووفقاً لمسؤول في مكتب رئيس الحكومة، طلب عدم ذكر اسمه، فإن ملف الوساطة العراقية بين الرياض وطهران من بين الملفات الرئيسة التي توجّه بها الكاظمي إلى طهران، متحدثاً عن «ترحيب إيراني متكرر بالوساطة العراقية، لكن المسألة تتعدى كونها خلافاً بين دولتين مهمتين في الإقليم، إلى صراع محاور قوى غربية كبرى»، على حد وصفه. واعتبر أن مهمة العراق «ليست حل الملفات، بل المساعدة على توفير منطقة محايدة وجمع الطرفين (الإيراني والسعودي) للبحث عن مناطق وسط بينهما قد تكون بداية لتطبيع العلاقات وحل الكثير من الملفات الخلافية». وتابع: «الدور الإسرائيلي المتزايد في المنطقة هو أكثر ما يثير قلق طهران من وجود تعاون بين بعض الدول الخليجية التي طبّعت أخيراً أو تقاربت مع الاحتلال الإسرائيلي، ضدها»، واصفاً الإدارة الإيرانية الجديدة بأنها «متطابقة كثيرا مع تصورات ومواقف الحرس الثوري على شكل مغاير لإدارة الرئيس السابق حسن روحاني».

من جهته، ذكر مسؤول عراقي آخر، طلب عدم ذكر اسمه، أنه «تم الاتفاق على تشكيل لجان مشتركة لبحث الملفات المتعلقة بالغاز، والديون المترتبة على العراق، والتي تم الاتفاق على أن تسدد بغداد جزءاً منها خلال أيام، إضافة إلى ملف المياه وقطع روافد وأنهار تصب في نهر دجلة داخل العراق، وجرى بحثها بين الوزراء العراقيين ونظرائهم الإيرانيين». وأشار في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إلى أنه «على المستوى السياسي والأمني أيضاً تم بحث ملف مدينة سنجار العراقية والقصف الإيراني الأخير على جيوب ومواقع قوى وأحزاب كردية إيرانية معارضة موجودة في مناطق حدودية عراقية ضمن إقليم كردستان».

اتفاق على تشكيل لجان مشتركة لبحث ملفات عالقة

شرق غرب

ظروف صعبة للأسرى المضربين عن الطعام

أكد نادي الأسير الفلسطيني، أمس الأحد، أن الأسرى الستة المضربين عن الطعام رفضاً لاعتقالهم الإداري، يواجهون ظروفاً وأوضاعاً صحية صعبة. والأسرى هم مقداد القواسمة من الخليل المضرب عن الطعام منذ 53 يوماً، وكايد الفسفوس المضرب عن الطعام منذ 60 يوماً، وعلاء الأعرج المضرب عن الطعام لليوم الـ35 على التوالي، وهشام أبو هواش 27 يوماً، ورايق بشارات 22 يوماً، وشادي أبو عكر 19 يوماً.
(العربي الجديد)

... وفعاليات تضامنية معهم

تواصلت الفعاليات الشعبية المناصرة للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وما يتعرضون له من انتهاكات وقمع، أمس الأحد، خصوصاً الإضراب الشامل في محافظة جنين، شمال الضفة الغربية المحتلة، وفي طوباس والأغوار الشمالية. وعلّقت نقابة المحامين الفلسطينيين العمل. كما قمعت قوات الاحتلال مسيرة طلابية في بلدة تقوع، شرقي بيت لحم.
(العربي الجديد)

المشري: صلاحيات البرلمان الليبي مشروطة بالتشاور معنا

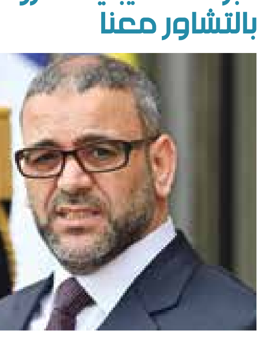

شدّد رئيس المجلس الأعلى للدولة الليبي خالد المشري (الصورة)، أمس الأحد، على أن لمجلس النواب الحق في إصدار القوانين «شرط التشاور معنا وفق نصوص الاتفاق السياسي». وأضاف في كلمته في جلسة للمجلس الأعلى للدولة، بشأن قوانين الانتخابات، أن «شرعية مجلس النواب الحالية منبثقة عن الاتفاق السياسي (الموقع في الصخيرات المغربية عام 2015) والإعلان الدستوري».
(الأناضول)

استهداف مطار أربيل بالمسيّرات

تعرّض مطار أربيل الدولي في كردستان، شمالي العراق، مساء أول من أمس السبت، لهجوم بواسطة طائرتين مسيّرتين، استهدفت إحداهما موقع قوات التحالف الدولي، بقيادة واشنطن. وهذا الهجوم السابع في العام الحالي الذي يستهدف المطار. وقال محافظ أربيل أوميد خوشناو، أمس الأحد، إن الهجوم كان يستهدف التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش»، مشيراً إلى أنه «تمّ إسقاط الطائرتين من قبل قوات التحالف من دون خسائر».
(العربي الجديد)

المرزوقي يدعو للوقوف في وجه الديكتاتورية

دعا الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي (الصورة)، أمس الأحد، «الديمقراطيين التونسيين» إلى ترك خلافاتهم جانباً للوقوف في وجه عودة الديكتاتورية، إذا تمّ تعليق العمل بالدستور. وأضاف: «حتى الآن الرئيس قيس سعيّد يؤكد أنه يتحرك من داخل الدستور»، وشدّد على أنه «إذا أعلن (سعيّد) رسمياً ما يهيئ له مستشاره وليد الحجام (في إشارة إلى تلميحات بتعليق العمل بالدستور)، فإنه سيكون قد حنث بقسمه». وقال: «إذا تمّ هذا فلن يبقى أمام الديمقراطيين من العلمانيين أو الإسلاميين غير ترك خلافاتهم جانباً للوقوف في وجه عودة الديكتاتورية».
(الأناضول)

تقرير

أظهر المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، في إحاطته الأولى أمام مجلس الأمن واقعية مغايرة لأسلافه، بدعوته لحوار غير مشروط بين الأطراف اليمنية، لكنه في المقابل قوبل بردّة فعل سلبية من الحوثيين، في ظل مواقفهم المتشددة

أول تحديات غروندبرغ

تحييد الشروط المسبقة في الملف اليمني

زكريا الكمالي

حاول المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، الظهور بشكل حازم في أول نشاط رسمي أمام مجلس الأمن، مع تقديمه إحاطته الأولى مساء الجمعة الماضي، عندما دعا أطراف النزاع للانخراط في حوار سياسي سلمي بحسن نيّة ومن دون شروط مسبقة، لكن طموحاته بالتحرر من الضغوط وعدم الوقوع في فخ المساومة، اصطدمت باكراً بالتعنّت الحوثي. وطيلة السنوات الثلاث الماضية، ظلت الشروط المسبقة حجر عثرة أمام أي تقدّم في عملية السلام اليمنية، وكانت سبباً رئيسياً في فشل مهمة المبعوث السابق مارتن غريفيث، الذي رضخ لها تارة تحت دواع إنسانية، وتارة جراء قصور في فهم نوايا الأطراف التي تعلن على الورق أنها مع وقف الحرب، ثم تقوم بالتحايل على ذلك عبر شروط مسبقة أغلبها غير منطقية ومستحيلة التطبيق. في مستهل مهمته التي بدأت رسمياً يوم 5 سبتمبر/ أيلول الحالي، بدا المبعوث الجديد أكثر واقعية من سلفه، إذ تجنّب تسويق الوعود لليمنيين بقرب السلام المنتظر، وأقر بصعوبة المهمة التي تنتظره، ما يجعل التوقعات بشأن نجاح مهمته مختلفة بشكل تام عن غريفيث. وجدّد غروندبرغ تأكيده ضرورة التخلي عن الشروط المسبقة في إحاطته، وكذلك في الإفادة أمام وسائل الإعلام، كما حصل على دعم لذات النقطة من مجلس الأمن، الذي شدّد هو الآخر في بيان صحافي تلا الجلسة، على أنه ينتظر أن تستمر الأطراف في «التواصل واللقاء مع المبعوث ومع بعضها البعض تحت رعاية الأمم المتحدة، بحسن نيّة ومن دون شروط مسبقة».

يبدو أن غروندبرغ قد استفاد من الفترة التي عاصر بها الأزمة اليمنية من موقعه سفيراً للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن التعلم من أخطاء سلفه، إذ حرص في إحاطته الأولى على قطع الطريق أمام أي شروط مسبقة، دائماً ما تتعقّد الأطراف وضعها لإحباط الجهود الأممية، وذلك بطرح نقاط بدت طلبية لمطالب أطراف الصراع كافة.

في الملف العسكري، ذكر غروندبرغ أن الهجوم الحوثي على مدينة مأرب «يجب أن يتوقف»، لما تسبب به من مقتل آلاف الشباب، وجعل المدنيين، بمن فيهم العديد من النازحين داخلياً، يعيشون في خوف دائم من العنف والنزوح من جديد. وهذه النقطة لم تنل إعجاب الحوثيين الساعين إلى فرض أمر على الأرض، وبدا ذلك واضحاً من خلال توقيت الإفصاح عن مكاسب ميدانية قديمة تحققت غالبيتها قبل نحو عام، بعد يوم من الإحاطة، في رسالة ضمنية هدفها استيعاب المعطيات الأخيرة قبل أي تسوية سياسية.

في الملف الإنساني، شدّد غروندبرغ على «ضمان حرية حركة الأفراد والسلع من وإلى اليمن وكذلك داخل اليمن»، وهي نقطة تلبي مطالب الحوثيين برفع الحصار عن مطار صنعاء أمام الطيران التجاري وتخفيف القيود على استيراد السلع والوقود عبر ميناء الحديدة، لكنها تُلزمهم في المقابل بضرورة رفع الحصار الداخلي، إذ ذكر المبعوث على وجه الخصوص ملف تعز المنسي، ودعا إلى «فتح الطرق للسماح بحركة الأفراد والسلع من وإلى تعز».

تجنّب غروندبرغ الخوض في التفاصيل أو تبني أي مقترحات حل سابقة، لكنه أشار بشكل ضمني، إلى المبادرة السعودية لإنهاء الأزمة اليمنية، عندما تحدث أنه سيقوم باستغلال بداية ولايته «لإعادة تقييم المسؤوليات الواقعة على عاتق الجميع بصفاتهم المختلفة». وذكر على وجه التحديد «المبادرات التي اتخذها جيران اليمن» وأعضاء مجلس الأمن. وتشير عبارات الثناء على مبادرات جيران اليمن وحديثه عن «وجوب زيادتها»، إلى أنه سيقوم بتحديث تلك المبادرات بما يتناسب مع تعقيدات المرحلة السابقة، وذلك بمطالبة الأطراف بتقديم المزيد من التنازلات فيها. وبما أن كرة الأزمة اليمنية قد باتت في ملعب الأطراف الإقليمية أكثر مما هي في متناول الأطراف الداخلية، كشف غروندبرغ عن خطط لتوسيع رقعة مشاوراته لتشمل إلى جانب طرفي الصراع اليمني، زعماء إقليميين في الرياض ومسقط وأبوظبي والكويت وطهران والقاهرة وغيرها، كما أبدى استعداده لقضاء أكبر قدر ممكن من الوقت في اليمن ومع اليمنيين. وبدا أن جماعة الحوثيين شعرت بالخطر من إحاطة غروندبرغ وخطته الهادفة لتجريدهم من أبرز أسلحتهم المتمثلة بالشروط المسبقة، ولم يكن أمامها من وسيلة للحفاظ على تكتيكها المعطل لعملية السلام، سوى شن هجمة تشويش مبكرة. وسارع كبير المفاوضين الحوثيين محمد عبد السلام لرفض طلب غروندبرغ بالتخلي عن الشروط، وذلك عندما استبعد «أي فرصة لإجراء حوار قبل إنهاء الحصار ووقف الغارات الجوية»، مستغلاً السخط الشعبي المتنامي إثر مقتل شاب يمني على أيدي مليشيات «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي أثناء انتقاله من عدن إلى صنعاء، في حادثة مروعة سلطت الضوء على مخاطر الراغبين بالسفر إلى الخارج من أبناء شمال اليمن جراء إغلاق مطار صنعاء. الفريق جلال الرويشان والذي تحتفظ جماعة الحوثيين بمنصبه نائباً لرئيس الوفد التفاوضي للمبعوث الأممي في الغالب، خرج هو الآخر لتوجيه رسائل ضغط على غروندبرغ. وقال إن الآلية الأممية للتعامل مع حرب اليمن «أضحت مستهلكة وغير مجدية ولن تحقق السلام أو توقف الحرب وترفع الحصار». وحاول الرويشان التشويش على المبعوث بالانحياز بشكل مبكر، حين نصحه بـ«الحياد والتحرر من ضغط الدول الكبرى»، كما انتقد الإحاطة الأخيرة، معتبراً أنها «تتحدث عن الطرف الذي يفرض الحرب والحصار وكأنه مظلوم» في نقد ضمني للفقرة المنددة بالهجمات الحوثية في العمق السعودي.

حملة الاستنفار الحوثية ضد المبعوث الأممي، شارك فيها أيضاً رئيس حكومة صنعاء غير المعترف بها، عبد العزيز بن حبتور، والذي انحصرت مهمته في الضغط بشأن التصريحات الخاصة بالجنوب، وتحديداً الفقرة التي أشار فيها غروندبرغ إلى أنه «لن يستمر السلام في اليمن على المدى البعيد، إذا لم تلعب الأصوات الجنوبية دوراً في تشكيل هذا السلام على نحو مسؤول». ويبدو أن جماعة الحوثيين الطامحة لاجتياح وحكم كامل مدن اليمن، قد قرأت تصريحات غروندبرغ على أنها مقدمة لمناقشة مطالب «المجلس الانتقالي» بالانفصال، إذ أشار بن حبتور إلى أن «صنعاء تمسكت بخيار الدولة اليمنية الواحدة واستقلال القرار والهوية وعدم التفريط بسيادتها، وعلى المبعوث الجديد أن يستوعب كل ذلك». كما مارس بن حبتور ضغوطاً على المبعوث في ملفات أخرى وعلى رأسها القرارات الدولية التي تمنح الشرعية للرئيس عبدربه منصور هادي، مشيراً إلى أن غروندبرغ «معني بالتحرر من العُقد التي توضع لأي مبعوث جديد، وبتجاوز قرارات مجلس الأمن الخاطئة»، في إشارة إلى القرار 2216.

وعلى الرغم من المخاوف التي أبداها مراقبون من الضغوط الحوثية وما يمكن أن تسفر عنه من تقليل لحظوظ نجاح غروندبرغ أو استسلامه للابتزاز كما حصل مع سلفه غريفيث، إلا أن مصدراً دبلوماسياً يمنياً مقرباً من طاولة المشاورات، رأى أن الهجمة المبكرة على المبعوث أمر متوقع كونه لم يتبنّ وجهة نظرهم في كافة المسائل. وأضاف المصدر لـ«العربي الجديد» أن «الحوثيين اعتادوا على المقايضة مع المبعوث السابق غريفيث في كل شيء، حتى وإن كانوا لا يقدمون في المقابل أي شيء حقيقي. من الواضح أن غروندبرغ يريد إضفاء أحترام للأمم المتحدة من دون استعداء أحد، وعدم المضي بنفس صيغة العلاقة السابقة بين المبعوث وأطراف النزاع». وأشار الدبلوماسي اليمني إلى أن غروندبرغ قال في إحاطته الأولى ما يعتقد أنه الصحيح، وأن المجتمع الدولي سيدعم خطته الجديدة، والتي تبعث قليلاً من الأمل بنهج أممي جديد في الأزمة اليمنية.

ويقف التعنّت الحوثي كعقدة رئيسية أمام قطار السلام اليمني، وإذا ما نجحت جهود المبعوث الأممي في انتزاع تنازلات جديدة من التحالف في زيارته المقبلة إلى الرياض، من المتوقع أن يتم نقلها إلى الوسطاء العمانيين في مسقط من أجل إقناع جماعة الحوثيين بها. وفي حال أثمرت تحركات غروندبرغ بشكل سريع عن وقف الهجوم الحوثي على مدينة مأرب واستئناف الرحلات التجارية من مطار صنعاء، فمن المؤكد أن المهمة التالية ستكون على عاتق السعودية بوقف الغارات الجوية قبل ممارسة ضغوط، لن تبدو مستحيلة، على الحكومة اليمنية الشرعية بالتخلي عن القرار 2216 ومخرجات مؤتمر الحوار كمرجعيات للحل.

أعاد غروندبرغ التذكير بملف تعز المحاصرة (موقع الأمم المتحدة)

تجنّب غروندبرغ تسويق الوعود لليمنيين بقرب السلام

رفع الحوثيون سقف شروطهم بالدعوة لوقف الغارات الجوية

جولة قريبة

من المقرر أن يستهل هانس غروندبرغ أولى جولاته قريبا بزيارة الرياض، للقاء الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي (الصورة) ومسؤولين سعوديين، وفقا لما قال مصدر حكومي لـ«العربي الجديد». ووصل غروندبرغ من الولايات المتحدة إلى العاصمة الاردنية عمّان التي تحتضن مكتبه الاقليمي، حيث سيعقد خلال اليومين المقبلين اجتماعات مع معاونيه السياسيين، للاتفاق على تصورات عمل المرحلة المقبلة، قبل الانتقال إلى الرياض ومسقط وصنعاء.

شرق غرب

بيلاروسيا تبحث صفقة أسلحة جديدة مع روسيا

أعلن الرئيس البيلاروسي، ألكسندر لوكاشينكو، أمس الأحد، أن بلاده تعتزم شراء أسلحة من روسيا بأكثر من مليار دولار. وقال لوكاشينكو، على هامش مناورات عسكرية تشارك فيها بلاده مع روسيا، إن «شراء أسلحة من روسيا يأتي للتأكيد على الأهمية التي توليها بيلاروسيا لحدودها الغربية»، مضيفاً أن مينسك تواصل مباحثاتها مع موسكو للحصول على منظومة «إس 400».

(الأناضول)

قتيلان للجيش الأوكراني بنيران الانفصاليين

أعلن الجيش الأوكراني، أمس الأحد، مقتل اثنين من جنوده وإصابة 10 آخرين، أول من أمس، على خط المواجهة مع الانفصاليين الموالين لروسيا في شرق البلاد. وقال الجيش، إن الانفصاليين أطلقوا النار على مواقع أوكرانية، مستخدمين مدفعية من العيار الثقيل وقاذفات قنابل يدوية وقصفوها بالغام أطلقتها طائرات مسيرة، مشيراً إلى أن معظم الهجمات وقعت في دونيتسك.

(فرانس برس)

رئاسيات فرنسا: أن هيدالغو مرشحة يسارية إضافية

أعلنت عمدة باريس الاشتراكية، آن هيدالغو، أمس الأحد، ترشحها رسمياً للانتخابات الرئاسية لربيع عام 2022، من أجل «تقديم مستقبل لجميع أبنائنا»، في مواجهة ما وصفته بـ«الانقسام» الذي يسيطر على فرنسا. وتعطي استطلاعات رأي عمدة باريس ما بين 7 إلى 9% من الأصوات، لكن بمجرد إعلان ترشحها رسمياً قد ترتفع هذه النسبة، بالإضافة إلى الدعم الذي قد تحصل عليه من حلفائها في أحزاب البيئة.

(العربي الجديد)

الحدث

اللجنة الدستورية السورية: تفاؤل يصطدم بلامبالاة النظام

على الرغم من تفاؤل المبعوث الأممي إلى سورية، غير بيدرسن، بإمكانية عقد جلسة للجنة الدستورية قريباً، إلا أن النظام يتعامل مع الملف بلامبالاة واضحة

عماد كركص

لا يبدو الطريق نحو عقد جولة جديدة من اللجنة الدستورية السورية ممهداً بالإيجابية، على الرغم من التفاؤل الذي أبداه المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن خلال زيارته دمشق، أول من أمس السبت، وتحديداً بعد لقائه وزير خارجية النظام فيصل المقداد، بوصف المحادثات معه بأنها «ناجحة جداً». في المقابل، لم تخرج نتائج محادثات بيدرسن مع الرئيس المشترك للجنة الدستورية عن وفد النظام أحمد الكزبري للعلن، إذ لم يحمل بيدرسن في جعبته مطالب أو شروط المعارضة لاستئناف عمل اللجنة، والتي من المرجح أن النظام لن يوافق عليها بالمطلق. وغادر بيدرسن دمشق متوجهاً إلى بيروت ثم الرياض.

وخلال مؤتمر صحافي عقده المبعوث الأممي بيدرسن إلى توصله مع المقداد إلى اتفاق على البنود الأساسية للجولة المقبلة من اللجنة الدستورية، وقال: «كانت لدي محادثات ناجحة جداً تجاه كل ما يتعلق بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 2254»، وأعتقد أنه من المنصف أن أقول إنه خلال هذه المحادثات تطرقنا إلى كل التحديات التي تواجه سورية، وأمضينا بعض الوقت للحديث عن الوضع الميداني في مختلف المناطق السورية». وأشار بيدرسن إلى أنه انطلاقاً من المحادثات يمكن القول «إننا متفقون على البنود الأساسية للجولة المقبلة للجنة الدستورية».

وفق ما نقلت الإعلام التابع للنظام. وتابع: «بحثنا التحديات الاقتصادية والإنسانية المتعلقة بمعيشة السوريين وكيف يمكن لنا تحسين الوضع العام. وبكل تأكيد بحثنا مسألة اللجنة الدستورية وكيف يمكن أن نحرز تقدماً».

وكان المقداد قد شدّد خلال لقائه مع بيدرسن على أهمية ضمان عدم التدخل الخارجي في عمل هذه اللجنة وأن يتم ذلك بقيادة وملكية سورية. وركز المقداد على أن «اللجنة منذ أن تشكلت وانطلقت أعمالها باتت سيدة نفسها، وهي التي تناقش وتعالج التوصيات التي يمكن أن تخرج بها وكيفية سير أعمالها».

البحرة سلم بيدرسن احتجاجاً رسمياً على ما جاء في خطاب الأسد

مع التأكيد أن «الشعب السوري هو صاحب الحق الحصري في تقرير مستقبل بلاده»، وذكرت صحيفة «الوطن» الموالية للنظام أن «المبعوث الدولي تقدم باقتراح بأن يكون 9 أكتوبر/تشرين الأول المقبل موعداً لعقد الجولة السادسة لاجتماعات اللجنة».

ويصرّ النظام على إبعاد أي تأثير غربي في عمل اللجنة، لجهة الإشراف أو الاطلاع على علمها، ليصار له التوغل أكثر في المماطلة من دون الغوص في أعمال اللجنة بشكل حقيقي، فيما يقبل تدخل حليفيه الروسي والإيراني، على اعتبار أن تدخّلهما في المحادثات المتعلقة باللجنة، دائماً ما يكون لصالحه، ودعماً لخياراته، لا سيما باللعب على عامل الوقت. ولا يتوقع أن يعلن بيدرسن عن موعد لعقد الجولة السادسة من أعمال الدستورية، كونه ذهب إلى دمشق بشروط المعارضة لبحثها مع الرئيس المشترك للجنة عن وفد النظام أحمد الكزبري. وكشفت مصادر من داخل وفد المعارضة لـ«العربي الجديد» أن المبعوث الأممي تواصل مع الرئيس المشترك للجنة عن وفد «هيئة التفاوض» هادي البحرة، الذي حمّله عدداً من المطالب التي جاءت بمثابة شروط للذهاب إلى جولة أعمال جديدة. وأشارت المصادر إلى أن البحرة أخبر أعضاء وفد المعارضة بتمسكه بالمطالب التي حددتها المعارضة في إبريل/نيسان الماضي، كمنهجية عمل للجولة المقبلة، من دون أي تعديل عليها. والمطالب تتمحور حول زيادة ساعة إضافية للمدة الزمنية لكل اجتماع صباحاً ومساءً، وأن يتم تمديد وقت كل جولة إلى ثلاثة أسابيع بدلاً من أسبوع واحد، وأن يفصل بين كل جولة وجولة أسبوع واحد فقط، وأن يتم التفاوض على تحديد جدول زمني واضح لإنجاز عمل اللجنة.

ولفتت المصادر المعارضة إلى أن البحرة سلم بيدرسن احتجاجاً رسمياً على ما جاء في خطاب رئيس النظام السوري بشار الأسد الأخير (خطاب القسم في يوليو/تموز الماضي) في ما يتعلق باللجنة الدستورية، وكذلك ما ورد في مقابلة مستشارته الإعلامية لونا الشبل بعد الخطاب حول ذات الموضوع. وكانت الشبل قد أشارت في مقابلة لها مع التلفزيون الرسمي للنظام إلى أن الأسد كان صادقاً وشفافاً في حديثه مع الشعب في ما يخص اللجنة الدستورية، حين قال إنه لا يمكن أن يكون هناك حوار في لجنة مناقشة الدستور من دون أن يكون سورياً - سورياً وبرعاية سورية. وأضافت أنه عندما يعود الأشخاص الممثلون من الطرف الآخر في هذه اللجنة من الخارج وتحديداً من تركيا، عندها يمكن أن نصل إلى حل في اللجنة.

وأشارت المصادر المعارضة إلى أنها ليست متفائلة بقبول النظام بهذه المطالب، على الرغم من أنها جاءت بصيغة مختلفة عما تم التمسك به عند تقديمها في إبريل الماضي. وقالت المصادر: «كنا سابقاً مصرين على تحديد جدول واضح للأعمال قبل الذهاب للجولة، وعلى أن يتم تحديد سقف أو جدول زمني لعمل اللجنة كاملاً وأن يكون هذا الأمر خارج التفاوض، بالإضافة للمطالبة بأن يكون عمل اللجنة مفتوحاً حتى إنجاز صياغة الدستور، وليس من خلال جولات تجري على فترات متباعدة». ولفتت إلى أن طرح وفد المعارضة الجديد لا يعد تراجعاً، إنما يعد بمثابة ترك مساحة للمبعوث الأممي لإقناع دمشق بإرسال وفدها إلى الجولة السادسة، من دون شروط، مبدياً عدم تفاؤله بحصول ذلك. وبعد تمكن النظام من إنجاز الانتخابات الرئاسية في مايو/أيار الماضي، وتمرير فوز الأسد فيها، ضمن استحقاق لاقى اعتراضاً غربياً وأممياً لجهة عدم الاعتراف بشرعية الانتخابات، زاد النظام من مماطلته وتسويفه بخصوص حضور جولة جديدة من المفاوضات، وذهب نحو مزيد من اللامبالاة بالتواصل مع المبعوث الأممي المشرف على عمل اللجنة وتسيير أمورها. وكشفت مصادر لـ«العربي الجديد» أن إحدى أعضاء قائمة المجتمع المدني (الطرف الثالث في اللجنة، بعد النظام والمعارضة) للجنة الدستورية، أشارت في محاضرة لها أول من أمس السبت، إلى أن دمشق امتنعت عن إعطاء بيدرسن تأشيرة دخول إلى دمشق لأسابيع من حين طلبها. وأشارت إلى أن النظام يشدد على بيدرسن بأنه مسهّل وليس وسيطاً في عمل اللجنة، في سياق متصل، أعربت وزارة الخارجية الروسية عن أملها في استئناف عمل اللجنة الدستورية السورية في أقرب وقت ممكن. وقال وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف، خلال لقاء جمعه مع نظيره القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في العاصمة الروسية موسكو، أول من أمس السبت: «أبلغنا الشركاء بعملنا، سواء على المستوى الثنائي مع دمشق أو في إطار صيغة أستانة بمشاركة تركيا وإيران، وكذلك على منصة جنيف»، معرباً عن أمله بأن يستأنف عمل اللجنة الدستورية في أقرب وقت بمشاركة وفدي النظام والمعارضة، وفق ما ذكر موقع «روسيا اليوم».

توجه بيدرسن إلى بيروت بعد دمشق (وائل بشارة/فرانس برس)

الغلاف

تزامناً مع السجالات بين دول الاتحاد الأوروبي بشأن موجات اللجوء نحو الاتحاد، والتي أحيتها الأزمة في أفغانستان، وسط مخاوف من تدفقات جديدة من اللاجئين، يبدو لافتاً أن سياسة بناء الجدران تتوسّع

الحدود الأوروبية
جدران ترامبية ضد اللاجئين

ناصر السهلي

لم تمضِ سوى سنوات قليلة على احتجاج مجتمعات أوروبية على مشروع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب لبناء جدار على حدود بلاده مع المكسيك، حتى بات الاتحاد الأوروبي، بدوله الـ27، بعد خروج بريطانيا منه، يعيش اليوم في ما يشبه قلعة خلف الجدران والأسلاك وتقنيات مراقبة إلكترونية على حدوده الخارجية، مع توقعات بأن تزداد عسكرة حراسة تلك الحدود. في مرحلة تدفق اللاجئين الكبير عام 2015، كانت الانتقادات الأوروبية لسياسات رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان في ذروتها بسبب سياسات أوربان والأسلاك الشائكة، وبثّ خطاب قومي متشدد ضد هؤلاء الوافدين. التعاطف الشعبي والحزبي الأوروبي مع اللاجئين في ذلك العام، جعل الكثيرين ينتفضون ضد صورة الصحافية المجرية بيترا لازلو، التي حاولت ركل لاجئ وابنته لمنعه من اختراق حدود بلادها. الصورة اليوم مغايرة تماماً، فلا يبدو أن محطات قطارات ستشهد اكتظاظاً بالقادمين والمتعاطفين مع اللاجئين، كما شهدت مدن ألمانيا الجنوبية في 2015، ولا صدى لتحذيرات ممثلة السياسات الخارجية الأوروبية في 2017 فيديريكا موغيريني بألا يخاطر ترامب ببناء الجدار.

المشهد الأوروبي اليوم، من أقصى نقاط جنوب القارة إلى البلطيق شمالاً، يتخذ منحى ترامبياً. فلناحية تبرير صد اللاجئين، ولا سيما مع التخوف اليوم من موجهة لجوء أفغانية، يستحضر الأوروبيون في اجتماعاتهم الرسمية، كما حدث في بروكسل، بداية سبتمبر/ أيلول الحالي، في اجتماع الوزراء المسؤولين عن قضايا الهجرة، مخاوف وقلقاً من تسلل الإرهاب، وهو ما قدمه ترامب من مزاعم لصد «الإرهاب والجريمة» من أميركا اللاتينية، على الرغم من أنه لم يستطع استكمال «جدار الصد».

وفتح الانسحاب الغربي من أفغانستان أخيراً نقاشات أوروبية كانت خاضعة لـ«صقور» سياسة اللجوء في القارة، بحسب وصف موقع «إي بي أو بزنزفر» في تغطيته للسجالات التي شهدتها بروكسل حول ما يتوجب فعله مع التقارير التي تقول إنه يصل إلى تركيا يومياً نحو 300 أفغاني عبر إيران، وهدفهم النهائي البر الأوروبي.

وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسلبورن (اجتماعي ديمقراطي)، اقترح على أوروبا، بحسب صحيفة «دي فيلت» الألمانية، التعهد باستقبال 40 إلى 50 ألف لاجئ أفغاني. بيد أن تلك الدعوة لا تحظى بتأييد زملائه من تيار يسار الوسط الأوروبي نفسه، المتجه نحو تشدد واضح والتماهي مع سياسات مستشار النمسا سيستيان كورتز والمجري أوربان. وزير هجرة كوبنهاغن ماتياس تيسفاي، المنتقارب حزبه مع صقور التشدد القومي الأوروبي، ذهب بشكل واضح للتعبير عن أنه «لا ينبغي على الناس (اللاجئين/ المهاجرين) القدوم إلى أوروبا، بل يجب أن يبقوا في دول الجوار»، في تعليقه على مسألة قدوم الأفغان.

من ناحيته، اعتبر وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر، في رده على مقترح أسلبورن، أنه يجب أن ينظر عن كثب إلى مشاكل الاتحاد الأوروبي الكبيرة، مؤكداً على أنه من الأهمية بمكان «أن نتأكد من أن الأشخاص لا يشكلون خطراً أمنياً، فالحديث ليس عن مئات، بل آلاف (وفقاً لمقترح الدولة الصغيرة لوكسمبورغ باستقبال عشرات آلاف الأفغان)». استحضار مخاوف «التهديد الإرهابي»، ذهب إليه أيضاً وزير داخلية سلوفينيا أليس هوجس، بتحذيره من أن يؤدي تدفق اللاجئين إلى «هجمات إرهابية على الأراضي الأوروبية». ويعيد ذلك الكرة اليوم إلى مربع التشدد الذي نشأ أثناء أزمة اللجوء إلى القارة بين 2014 و2015، ورفض بعض دول شرق ووسط القارة استقبال أعداد من اللاجئين، وهو ما يدفع في نهاية المطاف إلى محاصرة رسمية أوروبية لمقترحات الحفاظ على «النزعة الإنسانية» للاتحاد الأوروبي، بحسب ما يريد أسلبورن، باستقبال لاجئين أفغان وتجنب وصول «اللاجئين غير النظاميين»، وهو الوصف الذي استخدمه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للتعبير عن المخاوف الأوروبية، بعدما ناشدت الأمم المتحدة ساسة الغرب الكف عن استخدام «غير الشرعيين» لوصف اللاجئين.

الجدار يتوسع

تزامناً مع سجالات النادي الأوروبي، والتشدد بقصد «عدم إشعار الأفغان بأنه يمكنهم القدوم إلى أوروبا بالملايين»، كما ذهب إليه وزير الهجرة اليوناني نوتيس ميتاراشي بقوله، الأسبوع الماضي: «لا يمكننا أن نجعل الأفغان يغادرون بالملايين لنحضروا إلى الاتحاد الأوروبي... وليس عبر اليونان على الإطلاق»، يبدو لافتاً أن سياسة الجدران والأسلاك الشائكة وتقنيات مراقبة الحدود الخارجية للقلعة الأوروبية تتوسّع أكثر، حتى وصلت إلى شواطئ بحر البلطيق.

فمن الجنوب، أنهت اليونان توا بناء جدار حدودي، لتستكمل آخر بطول 40 كيلومتراً مع تركيا، بنظام مراقبة صارم وباستخدام كاميرات ورادارات حرارية وطائرات بدون طيار، لتجعل العبور من تركيا براً مستحيلاً. وإذا كانت إسبانيا قد أنهت أيضاً تعزيز جدرانها في سبتة ومليلية، وعززت بحريتها لمنع قوارب المهاجرين من الوصول إلى أراضيها، فإنّ إيطاليا وخفر السواحل الأوروبي في وكالة «فرونتيكس» (الوكالة الأوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية)، باتوا يصدون الكثير من محاولات اللجوء عبر المتوسط.

صحيح أنّ مسألة الجدران ليست جديدة، وقد انتهجت بعد 2015 لقطع «مسار البلقان» (اللجوء عبر البلقان)، إلا أنّ مراجعة ما أنجز منها في السنوات الست الأخيرة يعطي انطباعاً واضحاً بأن أوروبا التي وَدّعت جدار برلين قبل أكثر من ثلاثة عقود، باتت في الواقع تعيش خلف جدران كثيرة. رصد تقارير مؤسسات «بناء الجدران» ومنظمة «معلومات الهجرة»، يعطي صورة عن أن أوروبا بعد 3 عقود من رفع الحواجز والحدود ولاحقاً البدء باتفاق شينغن، باتت عملياً خلف ألف كيلومتر من جدران المراقبة شبه العسكرية، هذا عدا عن تخصيص المليارات لوكالة حراسة الحدود، «فرونتيكس»، واتفاقيات مع تركيا في 2016، أدت أيضاً إلى بناء الأخيرة جدارين على حدودها ما أنجز منها في السنوات الست الأخيرة يعطي من أقصى شمال النرويج، على الحدود مع روسيا، وعلى حدود إستونيا مع الأخيرة، مروراً بجدار النمسا مع سلوفينيا، والأخيرة مع كرواتيا، والمجر مع صربيا، وكرواتيا واليونان مع مقدونيا، وتركيا وبلغاريا مع الأخيرة، وإسبانيا مع المغرب، وبريطانيا مع فرنسا في كاليه، وعلى الرغم من محاولات الهروب المستمرة، باتت مسارات اللجوء شبه مستحيلة في شكلها الذي شهد تدفق أكثر من مليون إنسان في 2015.

فالإحصاءات تفيد بتراجع كبير في أعداد الواصلين لطلب اللجوء، بدءاً من عام 2016، حتى وصل الرقم إلى نحو 88 ألفاً في 2020، ونحو 60 ألفاً في العام الحالي، 2021. هذا إلى جانب أن البحر الأبيض المتوسط، الذي شكل يوماً مساراً التهم غرقاً آلاف الساعين للهجرة، بات الوضع فيه أكثر تعقيداً وصعوبة، مثلما هو أيضاً الوضع في بحر إيجه الفاصل بين اليونان وشواطئ تركيا، على الباحثين عن طرق وصول إلى البر الأوروبي، مع تكثيف عمليات الحراسة، وإبرام اتفاقيات مع خفر سواحل دول حوضه الجنوبي، منعاً لقوارب التهريب.

وتخصص أوروبا المليارات لإبقاء اللاجئين بعيداً عن جدرانها، إذ ومنذ 5 سنوات، دفعت نحو 6 مليارات يورو للحفاظ على اتفاقها مع أنقرة بشأن منع عبور اللاجئين، على الرغم مما شهدته الحدود البرية مع اليونان في فبراير/ شباط من العام الماضي من محاولات تدفق للاجئين. عدا عن أنه في العام الحالي، وبعدما حذرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أن نحو 500 ألف أفغاني ربما في طريقهم إلى أوروبا، خصص الاتحاد نحو 600 مليون يورو لبرنامج شبيه في دول الجوار الأفغاني، وهو ما أكدته نائبة رئيس المفوضية الأوروبية مارغريتيس شيناس، بحديثها عن رغبة أوروبا في تخصيص ما يكفي من الموازنات لعدم استعادة مشهد 2015.

وتجدر الإشارة إلى أن وكالة «فرونتيكس» بدأت ميزانيتها في عام 2004 بنحو 60 مليون يورو، واليوم تصل إلى أكثر من نصف مليار، وهو ما يؤشر إلى جدية القلق الأوروبي من تدفقات جديدة.

عسكرة أكبر

تستمر اليونان في بناء جدار بطول 40 كيلومتراً وارتفاع 4 أمتار، ووضع أسلاك شائكة على نهر إيفروس، على حدودها مع تركيا، إلى جانب ما أنجزته من بطول كيلومتر واحد بأحدث تقنيات التتبع والمراقبة. وانضمت بولندا أخيراً إلى دول البلطيق، التي تشحن إليها الدول الإسكندنافية أسلاكاً شائكة لحراسة حدودها مع بيلاروسيا، لبناء جدار عازل لوقف تدفق اللاجئين من هذه الدولة. وباشرت بولندا ببناء جدار بطول 150 كيلومتراً وبارتفاع مترين ونصف المتر على حدودها الشرقية.

وبعد انهيار جدار برلين عام 1989، وانتهاج سياسة حدود مفتوحة، عادت مع حرب البلقان وهجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، وحروب العراق وأفغانستان، فكرة نصب حدود ونشر أسلاك شائكة، بما شكل مقدمة للحالة المنتشرة اليوم على نطاق واسع. وبالإضافة إلى سياسة بناء الجدران، التي يتجاوز طولها بالمجمل 1200 كيلومتر اليوم، تتعامل أوروبا مع ما يسمى «الحاجز المائي» في المتوسط باستخدام تقنيات مراقبة حديثة للتصدي للقوارب التي تهرّب المهاجرين. ويتوقع خبراء، مثل الباحث في «استراتيجيات الحدود الأوروبية» الهولندي مارك أكرمان، من مؤسسة «ترانس ناشيونال»، أن تشهد أوروبا «مزيداً من عسكرة حدودها»، بالنظر إلى الأدوار الملقاة على جيوش وعسكريي دول القارة في حماية حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية. وفي السياق ذاته، يبدو أن القارة متجهة أكثر نحو ترسيخ مشاريع الحراسة العسكرية بتعزيز وكالة حراسة الحدود «فرونتيكس» بنحو 10 آلاف رجل بحلول 2027، «ما يعني أننا سنشهد المزيد من العسكرة الحدودية في سياق استراتيجية أمنية أوروبية»، وفقاً لأكرمان.

عموماً، فإنّ وقائع السياسات الأوروبية تفيد اليوم بأنه بينما اعتبرت الحرب على الإرهاب ومنع تهديده ذريعة لغزو أفغانستان، يُستحضر «التهديد الإرهابي المحتمل» لرفض اللاجئين الأفغان، وغيرهم. فالرئاسة السلوفينية الحالية للاتحاد الأوروبي كتبت على موقعها، تزامناً مع السجال الحالي، أنه «من الأهمية بمكان مواصلة ضمان مستوى عال من الأمن في الاتحاد الأوروبي بمتابعة الوضع في أفغانستان عن كثب، حيث من المحتمل أن يؤثر أمنياً على أوروبا، ولا سيما في ما يتعلق بالإرهاب والجريمة المنظمة».

واليوم، حين يستعيد الأوروبيون ما قالته موغيريني لترامب في 2017، عن أنه «ببناء الجدران يخاطر المرء بأن ينتهي سجيناً خلفها»، وأنّ لأوروبا «تاريخاً وتقليداً بالاحتفال بهدم الجدران وبناء الجسور»، ويقارنونه مع تطورات 6 سنوات من سيطرة «صقور» السياسة على سياسات الهجرة واللجوء المتشددة، سيكتشفون بالتأكيد أن الاتحاد الأوروبي يمضي للتحول إلى قلعة حصينة بوجه الفارين من حروب وكوارث وأزمات كان الأوروبيون جزءاً منها. بالتأكيد أيضاً، هناك منطق في كلام الأوروبيين، عن أنهم لا يمكن للقارة استقبال الملايين، لكنها، برأي كثيرين من منتقدي سياساتها الخارجية والتعامل مع الأزمات حول العالم، باتت تقترب أكثر نحو التخلي عن مبادئ وقيم كثيرة، حتى في التعاطي مع أسباب اللجوء ومسبّبيه وطرق علاجه في «دول الجوار»، مع كل ما يستدعيه ذلك من تأثيرات سلبية على واقع دمج مئات الآلاف اللاجئين الذين استقبلتهم خلال السنوات الماضية.

خلال تظاهرة في بولندا تضامنا مع اللاجئين الأفغان (بيانا زوزول/Getty)

توقعات بأن تشهد أوروبا مزيداً من عسكرة حدودها

تخصص أوروبا المليارات لإبقاء اللاجئين بعيداً عن جدرانها

البابا في المجر

زار بابا الفاتيكان فرنسيس، أمس الأحد، العاصمة المجرية بودابست، مستهلاً جولته باجتماع صعب مع رئيس الوزراء فيكتور أوربان، الذي تتعارض سياساته المناهضة للهجرة مع دعوة البابا لاستقبال اللاجئين. ولم يظهر موقف بودابست المتشدد من الهجرة خلال الاجتماع. في المقابل، اعرب البابا مراراً عن تضامنه مع المهاجرين واللاجئين، منتقداً «للأنعوية القومية»، وحاثاً الحكومات على استقبال أكبر عدد ممكن من المهاجرين وادماجهم.

إضاءة

فرصة جدية لإلغاء تفويض الحروب الأميركية

رغم مرور 20 عاماً على أحداث 11 سبتمبر/ أيلول، لا يزال الكونغرس متلكئاً في لجم الرؤساء الأميركيين عن إجازة الاستخدام المفتوح للقوة الأميركية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

منذ إعلان الولايات المتحدة في عام 2001 الحرب على أفغانستان، للقضاء على تنظيم «القاعدة» وحركة «طالبان»، يتواصل الجدل في واشنطن، حول تفويض استخدام القوة الذي منحه الكونغرس الأميركي للرئيس آنذاك، جورج دبليو بوش، لغزو أفغانستان، بالإضافة إلى تفويض آخر لغزو العراق في 2003، بموجب التفويض لاستخدام القوة ضد العراق الصادر في عام 2002. واستند الرئيس الأسبق باراك أوباما إلى ذلك التفويض، في إطار الحملة العسكرية للقضاء على تنظيم «داعش» في العراق وسورية، بالإضافة إلى عمليات عسكرية أخرى حول العالم لمحاربة الإرهاب، وكذلك استخدمه الرئيس السابق دونالد ترامب، كقاعدة لتنفيذ عملية تصفية قائد فيلق القدس الإيراني، قاسم سليماني، في بداية عام 2020، بضربة جوية قرب مطار بغداد الدولي. ويتقدم اليوم، إجراء في الكونغرس لإلغاء هذا التفويض، خصوصاً بعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، بعدما منح الكونغرس بشقيه، مجلس النواب والشيوخ، شيكاً على بياض للرؤساء المتعاقبين منذ 2001، في شنّ حروب واستخدام القوة، أو ما يوصف بالأعمال العدائية ضد دول أخرى. وعلى الرغم من أن الكونغرس لم يعلن في ذلك العام، رسمياً، «الحرب على الإرهاب»، إلا أن نوعاً من التواطؤ ظلّ سارياً منذ ذلك الحين بينه وبين البيت الأبيض، لـ«تشريع» تلك الأعمال العدائية.

ويبدو أن الفرصة باتت تلوح اليوم، بشكل جدي، لإنهاء تفويضات منح القوة، لساكني البيت الأبيض، خصوصاً مع مجلس شيوخ يسيطر عليه الديمقراطيون بغالبية ضعيفة. وكانت إدارة الرئيس جو بايدن قد أعلنت، في يونيو/حزيران الماضي، دعمها لحراك يقوده مشرعون وأعضاء في الشيوخ في هذا الصدد، على اعتبار أن مثل هذه التفويضات لم تعد تخدم المصالح الأميركية. ويأتي ذلك تناغماً مع استراتيجية الاستدارة شرقاً، والتفرغ لروسيا والصين، وإنهاء الحروب الطويلة. وكان مجلس النواب الأميركي قد صوّت، في عامي 2019 و2020، على إلغاء تفويض حرب العراق، لكن مجلس الشيوخ أعاق ذلك. ويقول المدافعون عن إلغاء التفويض، إنه قانون عفا عليه الزمن، فيما انضم إلى هذه الأصوات المزيد من السياسيين الجمهوريين.

ويقود السيناتوران تود يونغ (جمهوري)، وتيم كاين (ديمقراطي)، جهوداً حثيثة أخيراً، لجعل المشرعين الأميركيين «يقومون بوظيفتهم والإمساك بالسياسة الخارجية الأميركية»، بعد عقدين على اعتداءات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، في الولايات المتحدة، والتي صدر بعد أسبوع منها قانون الحروب الذي صاغه بايدن، بصفته رئيس لجنة العلاقات الخارجية في «الشوب» آنذاك. والقانون، كالتفويضات التي لحقته، ليس طويلاً، بل ينص على «السماح للقوات المسلحة الأميركية بالتحرك ضد من نفّذ» تلك الاعتداءات. وكان الكونغرس قد ألغى قانون خليج تونكين، الذي أقر في 1964، وسمّر حرب فيتنام. وسيكون أي إلغاء لتفويضات «الحرب على الإرهاب» الأول من نوعه منذ عقود. وبحسب السيناتور كاين، فإن قانون الحروب قد سهّل الأعمال العسكرية الأميركية في 19 مكاناً حول العالم، وفق تقديراته. ويقود يونغ، حملة إقناع الجمهوريين بجهوده. وقال في أغسطس/ آب الماضي، إن «التصويت قد يكون صعباً لتحديد ما إذا كان علينا إرسال رجالنا ونسائنا للقتال في الخارج، خصوصاً عندما يكون الجمهور غير مقتنع». وأضاف أنه «واجبنا في الكونغرس، الإمساك بهذا الملف». وتمكن كاين ويونغ من تحقيق انتصار أولي، الشهر الماضي، عندما صوّتت لجنة العلاقات الخارجية في الشيوخ، لصالح إجراء يمهد لإلغاء قانوني التفويض للتحرك ضد العراق، في عامي 1991 (حرب الكويت)، ثم في 2002، وهما تفويضان لا يزالان ساريين، على الرغم من سقوط نظام صدام حسين. ويؤكد كاين، الذي يدفع باتجاه الحصول على تصويت كامل من مجلس الشيوخ، أنه يضمن الحصول على الأصوات اللازمة لإلغاء التفويض.

من جهته، يعتبر يونغ أن إلغاء التفويض يعيد الهيبة إلى الكونغرس، لكن المهمة الأصعب تكمن في إعادة صياغة قانون 2001، لتحديد شروط الحرب على الإرهاب خلال الأعوام المقبلة، على اعتبار أن العبارات الفضفاضة التي تضمّنها ذلك القانون، هي ما سمح للرؤساء المتعاقبين بتوسعة حروبهم. ورأى كاين أن أوباما كان حريصاً في مقاربته للتفويض، لكنه تصرّف بشكل أحادي، أما ترامب «فكان لا يرى سوى قوة السلطة التنفيذية». واعتبر أن وصول بايدن إلى السلطة قد يسهل المهمة، ويدفع لصياغة تفويض أكثر حداثة لاستخدام القوة الأميركية.

ويرغب الجمهوريون، تقليدياً، في تخفيف الشروط المفروضة على القوات المسلحة للحملات العسكرية، على اعتبار أن «العدو» يستفيد من ذلك. أما الديمقراطيون، فيريدون تحديد «العدو» بشكل واضح، والمكان الذي سيجري فيه القتال، والمهلة الزمنية له. ويرغب يونغ في توجيه الجمهوريين إلى ما بعد حقبات رونالد ريغان وجورج دبليو بوش ودونالد ترامب، فيما تكمن المهمة الحقيقية في إعادة الكونغرس للعب دوره كسلطة موازية للبيت الأبيض.

اعربت إدارة بايدن عن دعمها لإلغاء تفويض حرب العراق

يحاول يونغ إقناع زملائه الجمهوريين بالخطوة (ليز لينش/Getty)

الحدث

انتخابات النرويج: استطلاعات تُظهر تراجع اليمين أمام اليسار

تُشكّل الانتخابات التشريعية النرويجية المقررة اليوم الإثنين محطة أساسية لمجمل الدول الاسكندنافية، بدءاً من كون الاستحقاق هو الأول من نوعه بعد تفشي كورونا، وصولاً إلى اختبار شعبية الأحزاب الحاكمة

يتجه النرويجيون اليوم الإثنين إلى صناديق الاقتراع لحسم توزيع مقاعد برلمانهم الـ169 بين مختلف التيارات السياسية في الانتخابات التشريعية، وبعد 8 سنوات (منذ 2013) من حكم رئيسة الوزراء المحافظة، إرنا سولبيرغ، من خلال حزب «هويرا» (يمين) المحافظ، يبدو أن الستار سيسدل على استمرار حكم تحالفها اليميني، بحسب نتائج استطلاعات رأي متقاربة في نتائجها حول تراجع ذلك المعسكر. وذهبت الاستطلاعات إلى منح معسكر اليسار ويسار الوسط «معسكر أحمر» تقدماً ملحوظاً، على حساب معسكر «أزرق». فحزب «العمال»، بزعامة يوناس غار ستوره، ورغم تراجعه بنحو 4 نقاط إلى 23,4 في المائة، مقارنة بانتخابات 2017 التي حقق فيها 27,4 في المائة، يتطلع للعودة إلى الحكم بدعم أحزاب يسارية ويسار الوسط والخضر، والتي سجلت تقدماً ملحوظاً في الاستطلاعات الأخيرة قبيل توجه الناخبين إلى صناديق الاقتراع.

الانتخابات البرلمانية الحالية تعتبر حاسمة ومؤشراً قوياً لبقية ساسة مجموعة «دول الشمال»، لكونها الأولى بعد تفشي وباء كورونا، وتأثيره على مزاج الشارع، وبراقبها رؤساء حكومات فنلندا والسويد والدنمارك لمعرفة تأثيرها على الانتخابات وشعبية منظومة الحكم فيها. ومثلما يعزز الوعي البيئي والمناخي مواقع أحزابها في اسكندنافيا، لتشابهها وتشابه معسكرات السياسة فيها، فإن التعويل على نتائج تلك الانتخابات بات ملحوظاً في عواصم تلك الدول لقراءة مستقبل انتخاباتها خلال العام المقبل.

ومقابل تراجع تكتل اليمين المحافظ، بما في ذلك حزب رئيسة الحكومة سولبيرغ، من أكثر من 25 في المائة إلى نحو 19 في المائة، ومعه حزب «التقدم» (قومي متشدد) بتراجع باكثر من 5 في المائة، من 15 إلى 10 في المائة، يبدو تفضيل الناخبين لتغيير نمط الحكم واضحاً لمصلحة معسكر «أحمر أخضر».

وفيما لم تمنح الاستطلاعات المتتالية أكثر من 67 مقعداً لليمين الوسط، ووجود بعض أحزابه على حافة عتبة الحسم المطلوبة، أي 4 في المائة، مثل «الديمقراطي المسيحي»، والمطلوب تأمين غالبية مكونة من 85 مقعداً لمواصلة الحكم، يبدو معسكر اليسار ويسار الوسط أكثر أريحية في تأمين ما يصل إلى 90 مقعداً. وخلقت الاستطلاعات متقاربة في نتائجها حول تراجع ذلك المعسكر. وذهبت الاستطلاعات إلى منح تراجع شعبية سولبيرغ إثر موجات كورونا المتلاحقة واندلاع سجالات حول سياسات الإغلاق العام، بالإضافة إلى نشوب مشاكل متعلقة بإدارة أزمة النفط، لجهة اقتراح رفع الضريبة على صناعتها لجعلها أقل جذباً، ومحاولة تبني التحول الأخضر. كل ذلك خلق تشققاً في علاقة اليمين المتشدد، حزب «التقدم»، مع سولبيرغ، بالإضافة إلى تعدد السياسات المحلية التي خلقت تحديات كبيرة للتحالف الحاكم، وأثرت على شعبيته في الشارع.

وعلى الرغم من التعامل الجيد لسولبيرغ مع الموجة الأولى من وباء كورونا، والتي رفعت شعبية حزبها إلى 26 في المائة في استطلاعات نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أدت السياسات المتعلقة بالإغلاق الطويل وجدل اللقاح دوراً في تراجع تلك الشعبية، حسب ما يذهب محللو الشأن الانتخابي النرويجي.

وعشية الانتخابات أظهر النرويجيون ميلاً نحو تعزيز موقع حزب البيئة (الخضر)، الذي لم يتخط عتبة النسبة المئوية (4 في المائة من أصوات الناخبين) في المرة الماضية، بينما يحصل اليوم على ما يصل إلى 5 في المائة، وفقاً للاستطلاعات، التي تشير إلى رغبة النرويجيين التصويت يساراً بواقع 55 إلى 60 في المائة من الأصوات. ويمنح ذلك بشكل خاص تقدماً واضحاً لـ«اليسار الاشتراكي» بنحو 4 نقاط أي 9,6 في المائة مقابل نحو 6 في المائة في 2017.

ويتخطى حزب «أحمر» (يسار) نسبة 2,4 في المائة التي حققها في 2017 ليحصل على نحو 5,3 في المائة، بينما يتقدم حزب «الوسط» (سنتر بارتيت) وهو يسار الوسط، بنحو 3 نقاط إلى 13 في المائة. وتعزز هذه الأرقام عدد مقاعد هذا التحالف وفرص زعيم «العمال» (23,4 في المائة) غار ستوره، بالحصول على 27,4 في المائة، بينما يتقدم حزب «الوسط» (سنتر بارتيت) وهو يسار الوسط، بنحو 3 نقاط إلى 13 في المائة. وتعزز هذه الأرقام عدد مقاعد هذا التحالف وفرص زعيم «العمال» (23,4 في المائة) غار ستوراً لتشكيل حكومة «أحمر أخضر»، سواء بتحالف مباشر مع اليسار أو من خلال الاعتماد على القاعدة البرلمانية بوصولها إلى أكثر من 85 مقعداً.

وعانى تحالف حكومة سولبيرغ خلال الفترة الأخيرة من تعارض بين أحزابه على خلفية قضايا اقتصادية وبيئية وعلى سياسة الهجرة واللجوء، ما أثر على صورة تماسكه. ومع أن أوسلو وضعت مشروعاً طموحاً لاستبدال السيارات العاملة بالوقود الأحفوري، والسعي حتى 2025 لوقف استيراد سيارات الديزل، كان حزب «التقدم» يتسبب بصداع في معارضته للخطة، وهو المعروف بضمّه في صفوفه طبقات رأسمالية غير مهتمة بالبيئة. وعارض الحزب أيضاً خطط البلاد المساهمة في حل مشاكل اللاجئين حول العالم باستقبال نحو 3 آلاف من لاجئي الحصص (كوتا اللاجئين) عبر المفوضية السامية للاجئين في الأمم المتحدة) سنوياً.

وجاء السجال الأخير حول سياسة الإجهاض ليضع تحالف الحكم في ورطة بعد اقتراحه السماح بالإجهاض حتى الأسبوع الثاني والعشرين من الحمل، وتخفيض سن المسموح لهن بذلك حتى 14 سنة، ليؤجج الخلافات. فقد عارض «المسيحي الديمقراطي» واقطاب في اليمين القومي في حزب «التقدم» تلك الخطط، ودخل أطراف هذا المعسكر في سجالات وتراشق علني على وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، ما اعتبرها جميعها مراقبو الشأن الانتخابي المحلي مضرة بصورة تحالف اليمين المحافظ.

وبانتظار النتائج النهائية لانتخابات الغد، فإنه من شبه المؤكد في وسائل الإعلام النرويجية أن الستار سيسدل على سولبيرغ ومشاريعها الطموحة والمتأخرة في مجاراة مشاغل النرويجيين البيئية. مع العلم أن سولبيرغ تعمل في السياسة منذ 28 عاماً، وتنقلت بين عضويتها في البرلمان وقيادة حزبها خلال 17 سنة و8 سنوات في منصب رئاسة الحكومة. واستفاد النرويجيون حتى يوم الجمعة الماضي من التصويت المبكر في الانتخابات، بدلاً من الوقوف في طوابير اليوم الإثنين. وأفادت الأرقام الرسمية التي نشرتها وكالة الأنباء الرسمية «أن تي بي»، أن 1,6 مليون (أي نحو 42 في المائة من الناخبين) صوّتوا مبكراً، علماً أن نسبة المشاركة في انتخابات 2017 وصلت إلى أكثر من 78 في المائة.

... ناصر

الانتخابات النرويجية الأولى في اسكندنافيا بعد تفشي كورونا

تعمّد سولبيرغ بالثلج العام منذ 28 عاماً (جاهاد بارسا/فرانس برس)

الشرطة تنتشر... والظواهري يظهر بالصوت

عودة أممية «إنسانية» إلى أفغانستان

يعود مطار كابول الدولي، إلى العمل، تدريجياً، وهي خطوة تصب لمصلحة حركة «طالبان»، فيما لا يزال المجتمع الدولي متأنياً في الاعتراف بها

تمضي حركة «طالبان» في أفغانستان، قدماً، في العمل على إعادة دورة الحياة الطبيعية في البلاد، وفق قواعدها، سواء مع عودة الحركة التجارية إلى مطار كابول، أو عودة فرق أممية، أو رسم الخطوط العريضة لانخراط الفتيات والنساء في الحياة العامة. من جهتها، تواصل الولايات المتحدة بإدارة جو بايدن، الدفاع عن قرارها بالانسحاب من أفغانستان، وإدارة مرحلة إجلاء من تبقى من الرعايا في هذا البلد، الذي أعلنت فرنسا أمس الأحد، أنها لن تعترف بسلطته الجديدة، والتي وصفتها بـ«الكاذبة».

وعادت الشرطة الأفغانية، أمس الأحد، إلى الانتشار عند نقاط التفتيش في محيط مطار كابول الدولي، إلى جانب قوات تابعة لـ«طالبان»، وذلك للمرة الأولى منذ سيطرة الحركة على البلاد. وكانت الشرطة الأفغانية قد انسحبت من مواقعها خوفاً من رد فعل «طالبان» لدى دخولها العاصمة في منتصف شهر أغسطس/آب الماضي. وأكد عنصران في الجهاز الأمني الأفغاني، لوكالة «فرانس برس»، أمس، عودتهما إلى العمل أول من أمس، بعد تلقي اتصالات من قادة في الحركة. ورصدت الوكالة أمس، عناصر من شرطة الحدود منتشرين في نقاط تفتيش عدة، خارج المباني الرئيسية للمطار، بما في ذلك صالة الرحلات الداخلية. وأكّد موظف في المطار يتولى الأمن ويعمل لشركة خاصة، أن شرطة الحدود منتشرة حول المطار منذ يومين، موضحاً «أنهم يتشاركون مهام الأمن مع طالبان». وقامت الخطوط الجوية القطرية بتسيير رحلات طيران من كابول خلال الأيام الأخيرة، تقل معظمها الأجانب والأفغان الذين لم يتمّ نقلهم أثناء عمليات الإجلاء الأخيرة، كما استأنفت شركة طيران أفغانية رحلاتها الداخلية الأسبوع الماضي، بينما من المتوقع أن تبدأ الخطوط الجوية الباكستانية الدولية رحلاتها من إسلام أباد إلى كابول اليوم الإثنين. إلى ذلك، أكدت قناة «الجزيرة» القطرية، أمس، هبوط أربع طائرات تابعة لبرنامج الغذاء العالمي الأممي، في مطار كابول، قادمة من إسلام أباد، وتقل فرقا أممية غادرت الشهر الماضي، مضيفة أن طائرة منها اتجهت إلى قندهار وأخرى إلى مزار الشريف. وهذه الرحلة هي الأولى لهيئة دولية تعمل في المجال الإنساني تصل إلى مطار كابول، بعد إعلان قطر جاهزية المطار لاستقبال الرحلات الدولية. كما عادت 12 موظفة أفغانية، من أصل 80، إلى العمل في المطار. لكن وزير التعليم العالي في حكومة «طالبان» الجديدة، عبد الباقي حقاني، أكد أمس، أن النساء يمكنهن مواصلة الدراسة في الجامعات، بما في ذلك في مستويات الدراسات العليا، لكن في فصول دراسية منفصلة بين الجنسين، وأن اللباس الإسلامي إلزامي. وكانت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) قد أكدت يوم الجمعة الماضي، أن أفغانستان تواجه خطر حدوث انتكاسة لمسار عقدين من المكاسب التعليمية للأطفال، خصوصاً بالنسبة للفتيات. في غضون ذلك، أفادت وسائل إعلام باكستانية، أمس الأحد، استناداً إلى مصادر في الاستخبارات الباكستانية، بأن رئيس الاستخبارات الباكستانية الجنرال فيض حميد، عقد اجتماعا مع مسؤولين في استخبارات دول المنطقة، لمناقشة الوضع في أفغانستان، وتأثيره على دول المنطقة. وذكرت صحيفة «دان» الباكستانية، أن حميد ترأس الاجتماع أول من أمس، وشارك فيه مسؤولون من الاستخبارات في كل من الصين وروسيا وإيران وعدد من دول آسيا الوسطى، لم تسمها.

وفيما لم تعترف أي دولة بعد بنظام «طالبان»، اتهم وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، أول من أمس، الحركة بـ«الكذب»، مؤكداً أن باريس لن تقيم أي علاقات مع حكومة «طالبان» المعلنة أخيراً. وقال لودريان، الذي زار الدوحة أمس لإجراء محادثات بشأن عمليات إجلاء منتظرة من أفغانستان، إن «طالبان أكدت أنها ستسمح لبعض الأجانب والأفغان بالرحيل بحرية وتحدثوا عن حكومة شاملة وممثلة لكافة الأطياف، لكنهم يكذبون». وأضاف أن بلاده «ترفض الاعتراف بهذه الحكومة، أو إقامة أي شكل من العلاقات معها. نريد أفعالاً من طالبان، وسيحتاجون لمتنفس اقتصادي وعلاقات دولية. الأمر متروك لهم».

يستانف مطار كابول حركته تدريجيا (فرانس برس)

عادت الشرطة الأفغانية للانتشار والعمل في مطار كابول

إلى ذلك، دافع الرئيس الأميركي جو بايدن أول من أمس، عن قرار إدارته سحب قواتها من أفغانستان، وذلك على هامش المراسم التي أقيمت في الذكرى الـ20 لهجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، قائلا إن الولايات المتحدة لا يمكنها «غزو» كل بلد يوجد فيه تنظيم «القاعدة».

وقال بايدن، من ولاية بنسلفانيا، حيث تحطمت إحدى الطائرات الأربع التي خطفها انتحاريو «القاعدة» قبل 20 عاماً: «هل يمكن أن تعود القاعدة؟ نعم، لكنني سأقول ذلك لكم، لقد عادوا بالفعل في أماكن أخرى. ما هي الاستراتيجية؟ يجب أن نغزو كل الأماكن التي توجد فيها القاعدة ونترك قواتنا هناك؟ فلنكُن جادين». وكرّر الرئيس الأميركي أن محاولة توحيد الأفغان كانت خطأ. من جهته، أكد وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، أن بلاده ستواصل العمل مع حلفائها لإخراج جميع من يريدون مغادرة أفغانستان، مضيفاً في مقابلة مع شبكة «سي أن أن»، أن جهود بلاده لمساعدة المتعاونين الأفغان لم تنته. في المقابل، ظهر زعيم تنظيم «القاعدة»، أيمن الظواهري، في تسجيل مصور جديد، بحسب مجموعة «سايت» للاستخبارات، التي تراقب المواقع «الجهادية»، والتي قالت إن التسجيل تمّ بثه أول من أمس. وقال الظواهري في التسجيل «لن يتم تهويد القدس»، مشيداً بهجمات «القاعدة»، لا سيما تلك التي استهدفت القوات الروسية في سورية في يناير/كانون الثاني الماضي على أطراف الرقة.

وأفادت «سايت» بأن الظواهري أشار أيضاً إلى الانسحاب الأميركي من أفغانستان، لكنها لفتت إلى أن تصريحاته لا تشير بالضرورة إلى تسجيل حديث، كما لم يشر الظواهري إلى سيطرة «طالبان» على أفغانستان.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)